

**قرر :**

مادة ١ — مع عدم الإخلال بالإعفاءات المقررة بقوانين أو قرارات خاصة تجاهل ضريبة حركة بقعة .١٠٠٪ من القيمة شاملة كافة الرسوم المقررة بمقدارى العريضة الحركية أو أية قوانين أو قرارات أخرى ، وذلك على ما يزيد عبء القادمين للجمهورية للاستعمال الشخصى أو المهني ويكون مجردًا من الطابع التجارى وبما لا تزيد قيمته عن مائة جنيه .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على الأدخنة والمشروبات الروحية

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ، وي العمل به بعد شهر من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٩ (١٨ أغسطس سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

**قرار رئيس الجمهورية العزبة المتحدة**

رقم ٩١١ لسنة ١٩٦٩

بشأن اعتبار مشروع إنشاء محطة توزيع الكهرباء بقرية محلة دبى  
مركز دسوق محافظة كفر الشيخ من أعمال المنفعة العامة  
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؟

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن تنزع الملكية العقارات لتنفع العامة  
أو التحسين ؟

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام  
الخاصة بتزع الملكية لتنفع العامة والاستيلاء على العقارات ؟

**قرر :**

مادة ١ — اعتبار مشروع محطة توزيع الكهرباء بقرية محلة دبى  
مركز دسوق محافظة كفر الشيخ من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء  
بطريق التنفيذ المباشر على قطعة الأرض اللازمة لتنفيذ المشروع المذكور  
والبالغ مساحتها ٧٤ فدان و١٢ سهما تقريراً الملوكية للسيد محمد إبراهيم  
أبو عزب الشهير بالحسيني والموضع بيانها وحدودها وموقعها بالرسم  
التخطيطي والمذكرة المرافقين .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ذي القعده ١٣٨٩ (٢٠ يونيو سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

**قرر :**

مادة ١ — تلغى الإعفاءات المقرونة بموجب القانون رقم ٦٥  
لسنة ١٩٦١ ورقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها ، وذلك بالنسبة  
للسيارات الخاصة بالمستفيدين بهذه القوانين .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ،  
وي العمل به بعد شهر من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٩ (١٨ أغسطس سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة**

بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٩

بفرض ضريبة حركة موحدة على بعض الأشياء الوارد  
صحبة القادمين من الخارج

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؟

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ؟

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ بفرض دعم إضافي حركي ؟

وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٩ بفرض دعم لمشروعات التنمية  
الاقتصادية ؟

وعلى قرار رئيس الجمهورية العزبة المتحدة رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٥١  
بإصداره

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية بإصدار  
قرارات لما تقتضي الحال ؟

وعل ما أرتأه مجلس الدولة ؟